# مبدأ الوضوح في النصوص القانونية ودوره في تحقيق الأمن القانوني

أ.م.د. علي مجيد العكيلي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
د. لمى علي الظاهري
كلية القانون/ الجامعة الأمريكية في الإمارات

# The principle of clarity in legal texts and its role in achieving legal security

A.M.D. Ali Majeed Al-Ugaili
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies
Dr.. Lama Ali Al Dhaheri
College of Law/American University in the Emirates

**المستخلص:** يتسم مبدأ الوضوح في النصوص القانونية بأهميةٍ كبيرة، كون هذه النصوص عندما تكون واضحةً وسهلةً ومفهومةً للمخاطَبين بها، من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الأمن القانوني لدى المخاطَبين بها، لأنَّ الغموض في النصوص التشريعية يُسهم في كثرة التفسير والتأويل، ومن ثم يُزعزِع الثقة المشروعة للأفراد في الدولة وقوانينها التي تصدرها السلطة التشريعية، لذلك يجب أن تكون النصوص واضحةً من حيث دقة الصياغة القانونية واللغوية واستعمال الألفاظ في موضعها الصحيح، أي أن تكون الكلمات والعبارات المستخدمة في النص التشريعي واضحةً وتُعبِّر عن المقصود بسهولة. **كلمات مفتاحية:** مبدأ الوضوح، جودة الصياغة القانونية، عدم تضخم القوانين، العِلم بالقانون، الأمن القانوني.

**Abstract**

The principle of clarity in legal texts is of great importance, because when these texts are clear, easy and understandable to the addressees, they will lead to achieving legal security for the addressees, because ambiguity in legislative texts contributes to a large number of interpretation and interpretation, and thus undermines the

legitimate confidence of individuals in The state and its laws issued by the legislative authority, so the texts must be clear in terms of the accuracy of the legal and linguistic formulation and the use of words in their correct place, that is, the words and phrases used in the legislative text should be clear and express the intended easily.**Keywords**: Principle of clarity, Quality of legal drafting, Non-inflation of laws, Knowledge of the law, Legal security.

**المقدمة**

تُعد السلطة التشريعية إحدى السلطات الثلاث في الدولة، وهي السلطة العليا في الدولة التي تنبثق منها جميع السلطات، كونها تمثل الشعب في المجلس التشريعي، وهذه السلطة تقوم بمهام عديدة ومن أهمها تشريع القوانين، وهذه القوانين أو النصوص التشريعية يجب أن تكون واضحةً وسهلةً ومفهومةً، حتى تسهل للمخاطبين بها إدراكها وتطبيقها والوصول إليها، دون لَبْسٍ أو غموضٍ في النص التشريعي، لأنَّ الغموض في النصوص يترتب عليه الاختلاف في فهمها، ومن ثم الاختلاف في تطبيقها، مما يؤدي إلى انتهاك الأمن القانوني.

**أهمية البحث Research importance**

تكمن أهمية البحث بأنَّ الوضوح في النصوص القانونية يحقق الأمن القانوني الذي يُعد من أهم الأُسس التي تقوم عليها الدولة القانونية، أمَّا في حالة الغموض في تلك النصوص من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الثقة المشروعة لدى الأفراد في الدولة وقوانينها.

**إشكالية البحث Problematic of research**

تتجلى إشكالية البحث في التساؤل التالي: هل يتحقق الوضوح في النصوص القانونية التي تصدرها السلطة التشريعية، أم أنَّ هناك غموض وعدم فهم تلك النصوص، ومن ثم يفقد الأفراد ثقتهم في تلك المؤسسة التشريعية؟

**خطة البحث Research plan**

سيتم تقسيم البحث على مقدمة وثلاثة مطالب، سنتناول في الأول منها التعريف بمبدأ الوضوح وبيان أهميته، أمَّا الثاني فسيكون حول الأُسس التي يقوم عليها مبدأ الوضوح، فيما سينصرف

الثالث إلى بيان علاقة مبدأ الوضوح بالأمن القانوني، ثم نُنهي بحثنا بخاتمةٍ نُبيّن فيها أهم النتائج والمقترحات التي توصَّلنا إليها.

**المطلب الأول: التعريف بمبدأ الوضوح وبيان أهميته**

**Defining the principle of clarity and explaining its importance**

تتسم أهمية مبدأ الوضوح في النصوص التشريعية بأهمية كبيرة، كونها تحقق الاستقرار والطمأنينة لدى الأفراد من خلال وضوح التشريعات التي يصدرها مجلس النواب، وتحقيق هذا الوضوح يؤدي إلى تحقيق الأمن القانوني الذي يُعد من أهم الأُسس التي تقوم عليها الدولة القانونية. ولأهمية هذا الموضوع، سوف نُبيّن مفهوم مبدأ الوضوح ومن ثم التطرق إلى أهميته وعلى النحو الآتي:

**الفرع الأول: مفهوم مبدأ الوضوح**

**The concept of the principle of clarity**

قبل الولوج في بيان مبدأ الوضوح، يجدر بنا تُسليط الضوء على تعريفها في اللغة والاصطلاح وعلى النحو الآتي:

**أولاً: المدلول اللغوي لمبدأ الوضوح The linguistic meaning of the principle of clarity:**

(وضوح) وضح: يضح وضحة ووضوحاً وتوضح واتضح الأمر أو الكلام انكشف وبان وانجلى، فهو واضح ووضاح. ويُقال جاء في وضح الصباح بياض القمر[١]. أمَّا في اللغة الإنكليزية فإنَّ مصطلح (مبدأ الوضوح) يأخذ Principle of clarity، وفي اللغة الفرنسية Principe de claret.

**ثانياً: المدلول الاصطلاحي لمبدأ الوضوح Idiomatic meaning of the principle of clarity:**

يُعرف مبدأ الوضوح بأنَّه ((كل ما هو سهل الفهم، وكل ما هو مستوعب ومكتسب بسهولة))[٢]. ويُعرف أيضاً بأنَّه ((ذلك المبدأ الذي يتعلق بمراعاة السلطة المختصة بالتشريع، ووضح النص

(١) المنجد في اللغة، الطبعة الخامسة والثلاثون، دون مكان نشر، ١٩٩٦، ص٩٠٤.

(2) Petit, La rousse illustrem Dictionnaire, Paris, Larousse, 2005, p.236.

القانوني بما يسهل للمخاطبين به إدراكه وتطبيقه والوصول إليه))[١]. ويرى أحد الفقه[٢] أنَّ مبدأ الوضوح يرتبط من ناحية علم اللسانيات بسهولة القراءة والاقتضاب، ومن الناحية القانونية بمدى تحقيق تطبيق النص القانوني، أي بمدى دقة صياغته، فالنص القانوني الواضح هو نص يمنح القارئ على الفور وبدون نقاش، الحل الملائم لحالةٍ واقعية. لذلك فإنَّ النص القانوني أو القرار يجب أن يكون واضحاً ومفهوماً للمخاطبين به؛ لأن غموض النص القانوني يترتب عليه الاختلاف في فهمه، ومن ثم الاختلاف في تنفيذه وتطبيقه على العلاقات التي يحكمها، ومن ثم يؤثّر ذلك على العدالة في النص أو القرار ويزعزع الثقة المشروعة للمخاطبين به[٣].

من التعريفات السابقة، يمكن لنا تعريف مبدأ الوضوح بأنَّه: يجب أن تراعي جميع السلطات في الدولة – تشريعية وتنفيذية وقضائية– دقّة النص القانوني من حيث صياغته حتى يصل للمخاطبين به بسهولةٍ ووضوح.

**الفرع الثاني: أهمية مبدأ الوضوح**

**The importance of the principle of clarity**

يجب أن تكون النصوص التشريعية واضحةً وسهلةً ومفهومةً للمخاطبين بها؛ لأنَّ الغموض في النصوص التشريعية يساهم بعدم وضوحها، الأمر الذي يتطلب من واضعي النصوص التشريعية أو القرارات الوضوح فيما يتعلق بصياغة النص وبيان مدلوله حتى لا يكون عُرضة لكثرة التأويلات أو التغييرات[٤].

للوضوح القانوني جانبين، الأول جانب اللغوي متعلق بصياغة النص بما يمكن للمخاطبين به فهمه دون عناء، والثاني جانب قانوني متعلق باتساق النص ودقته وعدم تعارضه مع نصوصٍ

---

(١) د. مازن ليلو راضي، اليقين القانوني من خلال الوضوح وسهولة الوصول إلى القانون، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول، ٢٠١٩، ص٧.

(2) Alexandre Fluckiger, Le pricipe de la clartes de la loi ou lambiguited unideal, Cahiers du conseil constitutionnel n 21 dossier: la normativite, Janvier, 2007, disponible sur: http://www.conseil-constitutionnel.fr.

نقلاً عن: سيدي عبدالسلام العلمي، مبدأ الوضوح ودقة ورقابة القاعدة القانونية، عرضٌ منشور على الموقع الإلكتروني: drive.google.com، ص٤.

(٣) د. أحمد عبدالحسيب عبدالفتاح السنتريسي، العدالة التشريعية في ضوء فكرة التوقع المشروع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص٣٧.

(٤) د. خالد روشو، جودة القاعدة الدستورية ضمانة لحماية الدستور، بحث منشور في مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد الرابع، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٩، ص٥٥.

أُخرى بما يمكن تطبيقه بسهولة[١]. كما يكمل مبدأ وضوح النصوص التشريعية أو القرارات القضائية شقّ آخر يتمثل في سهولة الرجوع إلى هذه النصوص وتلك القرارات، حيث أنَّ وضوحها وحده لا يكفي لتحقيق توقعات الأفراد المخاطبين به، بل يجب أن يصل لهم بكل يُسرٍ وسهولة[٢]. لذلك يجب أن تكون النصوص التشريعية التي يصدرها مجلس النواب والقرارات التي تصدر من القضاء واضحةً ودقيقةً، ويُقصد بالدقة – بوجهٍ عام– استعمال الألفاظ حسب معناها الصحيح وفي موضوعها الصحيح، أي أن تُعبِّر الكلمات والعبارات عن المقصود بسهولةٍ ووضوح بحيث يستطيع القارئ أن يقف على حقيقة المراد من النص دون عناء[٣].

مما تجدر الإشارة إليه، أنَّ هنالك حالات أُخرى منها النقص في النص التشريعي، وهي عندما تعجز الكلمات التي يتضمنها النص عن تغطية كافة نطاقه المعنى الذي يتناوله. لذلك فإنَّ النقص يختلف عن الغموض، كون الأخير يكون النص فيه كاملاً لكنه غير واضح ويحتاج إلى تفسير[٤]. وفي هذا المجال، قضت المحكمة الدستورية المصرية العليا بأنَّ ((... غموض النص العقابي بعرف محكمة الموضوع عن إعمال قواعد صارمة جازمة تحدد لكل جريمة أركانها وتقرر عقوبتها بما لا لبس فيه، وهي قاعدة لا ترخص فيها وتمثل إطاراً لعملها لا يجوز اقتحام حدوده. كذلك فإنّ غموض النص العقابي يحمل في ثناياه مخاطر اجتماعية لا ينبغي التهوين منها. ويقع ذلك لأن تطبيقه يكون انتقائياً منطوياً على التحكم في أغلب الأحوال وأعمها، ولأن المواطنين الذين اختلط عليهم نطاق التجريم والتوت بهم مقاصد المشرع، يقعدون عادةً – حذر العقوبة وتوقيهم لها– عن مباشرة الأفعال التي داخلتهم شبهة تأثيمها. وإن كان القانون بمعناه العام يسوغها. بل إن الاتجاه المعاصر والمقارن في شأن النصوص العقابية يؤكد أن الأضرار المترتبة على غموضها، لا تكمن في مجرد التجميل بالأفعال المنهى عنها، بل تعود – في تطبيقها– إلى عنصر أكثر خطراً وأبرز أثراً، يتمثل في افتقارها إلى الحد الأدنى من الأُسس

---

([١]) Alexandre Fluckiger, The ambiguous principle of the clarity of law, In obscurity and clarity in the law: Prospects and challenges, Ashgate publishing limited, England, 2008, p.15.

([٢]) د. أحمد عبدالحسيب عبدالفتاح السنتريسي، المرجع السابق، ص٣٨.

([٣]) د. ليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، بحث منشور في المؤتمر السنوي الرابع، العدد(٢)، الجزء الأول، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ٢٠١٧، ص٤١٥.

([٤]) بلخير محمد آيت عودية، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري، دار الخلدونية، الجزائر، ٢٠١٨، ص١٠٠.

اللازمة لضبطها والتي تحول كأصل عام بين القائمين على تنفيذها وإطلاق العنان لترواتهم أو سوء تقديراتهم))[١].

يتضح مما تقدم ذِكره، أنَّ النصوص أو القرارات يجب أن تكون دقيقةً وواضحةً حتى لا تقبل التفسير والتأويل، وبذلك يفقد الأفراد ثقتهم المشروعة في جميع النصوص أو القرارات بصفةٍ خاصة وفقدان الثقة في جميع ما يصدر من السلطات بصفةٍ عامة. لذلك إنَّ وضوح النصوص أو القرارات التي يسير عليها نظام المجتمع من شأنه العمل على معرفة الحقوق والواجبات في آنٍ واحد دون غموض، الأمر الذي ينتج عنه حتماً تقييد جميع السلطات وفق قواعد الدستور[٢]. ومن ثم يتحقق الأمن القانوني لدى الأفراد الذي يُعد – الأمن القانوني– حقٌ من حقوق الإنسان. مما تجدر الإشارة إليه، أنَّ مبدأ الوضوح يُقابله مبدأ العقلانية والذكاء، كون الأخير يتصف بأنه ميزة أو خاصية يتميز بها النص لما يبلغه المخاطب به بعقله، فيكون مستوعباً ومكتسباً ذهنياً للعقل وبسهولة وسلاسة. ويرجع أساس مبدأ العقلانية والذكاء كما يرى المجلس الدستوري الفرنسي إلى المواد (٤، ٥، ٦، ١٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩[٣]، حيث كرّس هذا المبدأ في طيّاته وجوب تفادي تعقيد النصوص القانونية وتجنُّب عدم مقروئيتها وركاكة معناها[٤]. فتعتبر العقلانية في نظر المجلس الدستوري الفرنسي بأنَّها معيار المرجع في مادة مراقبة جودة النصوص القانونية أو القرارات القضائية.

---

(١) حُكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٠٥ لسنة ١٢ ق.د.ج. جلسة ١٢ فبراير ١٩٩٤، ص١٥٤.
- نقلاً عن: د. حسين أحمد مقداد، مبدأ الأمن القانوني كأساس لعمل القاضي الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص٩٢.

(٢) د. خالد روشو، المرجع السابق، ص٦٠.

(٣) نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩ في المواد (٤، ٥، ٦، ١٦) على: ((المادة -٤- تكمن الحرية في القدرة على فعل كل ما لا يتسبب في إيذاء الآخرين، وذلك يعني أن حدود الحقوق الطبيعية للإنسان تقف عند حقوق الآخرين. القانون وحده هو من يقرر هذه الحدود. المادة -٥- لا يحق لأحد حظر أي فعل، كما أنَّه لا يمكن إجبار أي شخص على القيام بما لا يأمر به القانون. المادة -٦- القانون هو التعبير عن الإرادة العامة. يمتلك كل مواطن حق المساهمة في صنع القانون، سواء بنفسه أو عبر ممثليه. ينطبق القانون على الجميع. سواء كان يعاقب أو يثيب، كل المواطنين متساوون أمام القانون، وكلهم جديرين بالمناصب والوظائف العامة بحسب مقدرتهم. هذه القدرة هي التمايز الوحيد بينهم، ولا مكان لتمييزات أُخرى للفضيلة أو الموهبة. المادة -١٦- كل مجتمع لا يضمن هذه الحقوق أو لا يوجد فيه فصل للسلطات فهو مجتمع لا دستوري)).

(٤) دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أُطروحة مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حيالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص١٧٠.

أخيراً، يمكن القول أنَّ أهمية الوضوح هي أساس العدالة في تشريع النصوص أو في إصدار القرارات، لأنَّ الهدف من ذلك هو زرع الطمأنينة والسكينة لدى الأفراد في جميع السلطات في الدولة القانونية.

**المطلب الثاني: الأُسس التي يقوم عليها مبدأ الوضوح**

**The foundations of the principle of clarity**

تسعى السلطات المختصة لتشريع القواعد القانونية بشكل عام إلى وضع تلك القواعد بموضع سليم لتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقها وبما يضمن تسهيل تنفيذها من قبل المخاطبين بها لذا فان بناء القاعدة القانونية وفق الأُسس القانونية يجعل من المنظومة القانونية وحدة متكاملة في الدولة القانونية لتحقيق القانون النموذجي الذي يتسم بالجودة في الصياغة القانونية وبذات الوقت يحدد الهدف المقصود من دون تكرار بالإضافة إلى لغة المخاطبة وعلم المخاطبين بها سواء الافراد والهيئات العامة والخاصة, وعليه ولدراسة تلك الاسس قسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع:

- الفرع الأول: جودة الصياغة القانونية.
- الفرع الثاني: الفرع الثاني: عدم تضخم القواعد القانونية.
- الفرع الثالث: العلم بالقانون.

**الفرع الأول: جودة الصياغة القانونية**

**Quality of legal drafting**

لما كان الهدف من القانون مخاطبة الأفراد وإعلامهم بحقوقهم وواجباتهم من قبل المشرع, بات من الضروري أن تتسم هذه المخاطبة بمخاطبة لفظية سهلة وبعيدة عن الغموض والتعقيد ودون أن يشوبها الخطأ، لأنَّ ذلك سيؤثر على التلقّي الكامل والسليم للمعنى من قبل السلطات والأفراد على حدٍّ سواء, ولذا فإنَّ الصياغة القانونية واللغوية السليمة هي أحد أركان نجاح تنفيذ القاعدة القانونية ووضعها موضع صحيح في البناء القانوني للدولة.

وعليه تُعرف الصياغة بشكل عام بأنَّها ((فن التعبير عن رسالة أدائها اللغة شفوية كانت أم مكتوبة بين طرفين هما الراسل "الصائغ" والمتلقي, والصياغة الجيدة تتطلب الإحاطة علماً

بموضوعها, وذلك لأنَّ الموضوع المراد صياغته يجب أن يضعه الصائغ نصب عينيه))[١]. أما الصياغة القانونية فيُقصد بها ((مجموعة الأدوات التي تخرج القاعدة القانونية إلى الوجود العملي إخراجاً يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها, أو إنَّها عملية الإخراج الفعلي للقاعدة القانونية بما يحقق الهدف من فرضها))[٢].

ومن هنا جاءت أهمية الدقة في اختيار الألفاظ القانونية، وذلك للتعبير عن المعنى المراد, وهذا ما يفرض الزما على المشرع القانوني ان يدقق ويحسن اختيار الألفاظ والمفردات التي تعبر بدقة عما يجول بخاطره ويبعد اللبس والتشتيت والغموض, وهذا الأمر يقضي أن تُصاغ القاعدة القانونية بلغةٍ سليمةٍ وضمن لغة الدولة باعتبارها جزء من مكون أساسي للهوية الوطنية[٣].

إذ تتضمن الدساتير عادةً اللغة الرسمية للبلاد التي تخاطب بها الأفراد في المخاطبات الرسمية والقواعد القانونية، فعلى سبيل المثال، نصت المادة (٧) من الدستور الإماراتي لعام ١٩٧١ على ((الاسلام دين الدولة الرسمي للاتحاد, والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه, ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية))[٤]. وكما نصت المادة (٢) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ المعدل على ((الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع))[٥]. اما الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ المعدل فقد جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية واجاز للغة الفرنسية ولكن في الاحوال التي يبنها القانون وذلك بنص المادة (١١) ((اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون))[٦]. وكذلك نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (٤): ((**أولاً:** اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا

---

(١) د. مصطفى محمد المرشدي، فن الصياغة القانونية بالعربية والإنكليزية, دار الجامعة الجديدة, ٢٠١٢, الاسكندرية, ص٢.

(٢) عليوة فتح الباب, صياغة التشريعات, دراسة مقارنة, ط١، ٢٠١٤, أبو ظبي, ص٩.

(٣) أحمد عبد الظاهر، الحماية القانونية للغة العربية, ط١, دار النهضة العربية, القاهرة , ٢٠٠٨, ص٦.

(٤) نص المادة (٧) من دستور الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١.

(٥) نص المادة (٢) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩.

(٦) نص المادة (١١) من دستور لبنان لعام ١٩٢٦ المعدل.

للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة. **ثانياً:** يحدد نطاق المصطلح لغة رسمية، وكيفية تطبيق احكام هذه المادة بقانون يشمل: **أ.** اصدار الجريدة الرسمية باللغتين. **ب.** التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية، بأي من اللغتين. **ج.** الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين واصدار الوثائق الرسمية بهما. **د.** فتح مدارس باللغتين وفقا للضوابط التربوية. **هـ.** أيّة مجالات أُخرى يحتمها مبدأ المساواة، مثل الاوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع. **ثالثاً:** تستعمل المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين. **رابعاً:** اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أُخريان في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية. **خامساً:** لكل اقليم أو محافظة اتخاذ اية لغة محلية أخرى لغةً رسمية اضافية اذا اقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام))[١].

استناداً لما تقدم، فإنَّ المشرع القانوني يجب أن يلتزم باللغة الرسمية للبلاد بحيث تكون الصياغة مسبوكة سبكاً جميلاً يوضِّح المعنى بشكلٍ سليمٍ، وهذا ما يحتاج أن يكون المشرع بارعاً في اللغة ومُدركاً لفن الصياغة خصوصاً إذا ما كانت الدولة تجيز لغتين رسميتين كما في العراق, وعليه فإنَّ الالتزام باللغة العربية الفصحى والتقيُّد بقواعدها ضرورةً عمليةً باعتبارها تُعبِّر عن الأفكار والمعلومات, لأن اللغة القانونية هي لغة متفرعة عن اللغة الأُم اللغة العربية, كما يجب مراعاة العلامات والإشارات الكتابية كالنقطة والفاصلة والأقواس, إذ إنَّ كل علامة تعبر عن حقيقة لغوية وعلمية[٢].

وهذا يؤكد على وجوب ان تكون الصياغة محكمه من حيث المعنى والشكل الذي يبعد اللبس والغموض ويمنع المنازعات لتيسير تنفيذ القاعدة بشكل يتطابق مع قصد المشرع ,فعلى سبيل المثال اثارت الفارزة الموجودة بنص المادة (٦٤) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: ((أولاً: يحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلبٍ من ثلث أعضائه، أو طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حل المجلس في أثناء مدة استجواب

(١) نص المادة (٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

(٢) عبد القادر الشيخلي، ثقافتك القانونية, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمّان، ٢٠٠٥, ص١٠١.

رئيس مجلس الوزراء))[1]. لبساً بتفسير المادة لدى المختصين بالقانون حيث ذهبوا إلى اتجاهيين فمنهم من يرى أنَّ المشرع عندما أضاف الفارزة بين الجملة الأُولى والثانية كان يقصد أنَّ حل مجلس النواب العراقي يحل بطريقتين: طلب مقدم من ثلث أعضائه وطلب مقدم من رئيس الوزراء وفي كلتا الحالتين يستوجب موافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة، معززين رأيهم هذا بوجود الفاصلة التي فسروا وجودها باتحاد الجملتين، إذ لو أراد المشرع فصل الجملة الأُولى عن الثانية كان وضع نقطه بدل الفاصلة. أما الاتجاه الثاني، ونحن نؤيد هذا الاتجاه، الذي اتجه إلى تفسير النص وفق مفهوم النظام البرلماني وما يستند عليه من مبادئ منها المساواة والتعاون والتوازن بين السلطتين واعتبار أنَّ الحل هو سلاح تمتلكه السلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية ومقابل سحب الثقة. فلذا عند النص على أنَّ طلب الحل يتم عن طريق تقديم الطلب من رئيس الوزراء وبموافقه رئيس الجمهورية، فالمنطق القانوني السليم لا يقبل أن يتم التوقيع على هذا الطلب من قبل أغلبية أعضاء مجلس النواب، حيث أنَّ هذه الموافقة تقتصر على الطلب المقدم من قبل ثلث أعضاء مجلس النواب، وهذا هو الحل الذاتي وإن كان وجود الفاصلة بين الجملتين[2].

وعليه واستناداً لما تقدم، فأنه من الضروري أن تُراعى الصياغة القانونية فنون اللغة العربية المتعلقة بالبيان والبديع والبلاغة التي تصب الفكرة صبّاً جميلاً وتعرض الفكرة عرضاً سليماً, إذ تنقسم الصياغة القانونية من حيث أُسلوب التعبير عن جوهر القاعدة المطلوب سنها لتنظيم المجتمع إلى صياغة جامدة وأُخرى مرنة, والصياغة الجامدة تعبر عن حكم القانون بألفاظ وعبارات لا تحتمل تقدير أو لا تختلف عن حالة إلى أُخرى. أما الصياغة المرنة فيُقصد بها

---

(1) نص المادة (٦٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

(2) تُستعمل الفاصلة (,) لفصل بعض الأجزاء الكلام عن بعض, فيقف القارئ عندها وقفة خفيفة، أمَّا مواضع استعمالها فهي:

- توضع بين الجُمل التي يتكون من مجموعها الكلام تام في المعنى معين مثل: لا جريمة ولا عقوبة إلَّا بناءً على القانون، ولا توقع عقوبة إلَّا بحكم قضائي، ولا عقاب إلَّا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.
- وتوضع بين أنواع الشيء وأقسامه، مثل -انواع اللوائح - أربعة: اللوائح التنفيذية، واللوائح التفويضية، واللوائح التنظيمية, ولوائح الضرورة، مثل التقديرات الجامعة هي: ممتاز، وجيد جداً، وجيد.

يُنظر: عليوة فتح الباب, المرجع السابق ص ١٤٤.

التعبير عن حكم التشريع بعبارات واسعة المعنى وتسمح بتغيير الحلول تبعاً للظروف والأحوال, ولما يقدره القائم على تطبيق القاعدة, وهذا لا يتحقق الا بتوافر الشروط الآتية:

١- **الالتزام بالدقة المصطلحية:** بمعنى ضبط المصطلح القانوني وايراده بدقه حسب المفهوم القانوني وهذا من اهم شروط الصياغة القانونية اذا لو ورد مصطلح قانوني غامض كان من شأنه ان يقود إلى تفسيرات وتأويلات تشتت تطبيق القاعد القانونية بالإضافة إلى ان المشرع عليه ان يراعي المصطلحات القانونية بنصوص القانون أو التعليمات أو الأنظمة، ومن المصطلحات التي وردت بنصوص القوانين، فقد نص المشرع القانوني العراقي في المادة (٥/خامساً) من قانون نواب رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ٢٠١١ والتي نصّت على ((لمجلس النواب مساءلة نائب رئيس الجمهورية بناءً على طلب مسبب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه))[١]. وتبعا لذلك صدر النظام الداخليّ لرئاسة الجمهورية رقم (٢) لسنة ٢٠١٩ نص في المادة (٩/ثانياً) على ((للرئيس طلب إقالة نائبه في حال مخالفته واجباته الدستوريّة أو خروجه عن السياسة العامة للدولة أو ارتكابه جريمة مُخِلَّة بالشرف، وتتم عملية الإقالة بنفس آلية التعيين))[٢].

يُلاحَظ من نصّ المادة أعلاه أنَّها جاءت مخالفة لقانون نواب رئيس الجمهورية رقم(١) لسنة ٢٠١١؛ كون القانون لم يحدد الجرائم التي يُسأل عنها نائب رئيس الجمهورية ولا حتى الدستور، وكان الأجدر أنْ يكون النظام الداخليّ منسجماً مع القانون، كون القانون لم ينصّ على ذلك، فضلاً عن أنَّ النظام الداخليّ أدنى من القانون من ناحية التدرُّج. لذا فالأجدر بالمشرع ان يصوغ نصوص النظام الداخلي بناءً على القانون الذي حدد الجرائم التي يُسأل عنها نائب رئيس الجمهورية.

٢- **الوضوح وسهولة الفهم:** إنَّ خاصية الوضوح وسهولة الفهم في صياغة القاعدة القانونية ضروري جداً لتنفذها بشكل ينسجم مع قصد المشرع لذا يوجب استخدام العبارات الفنية الدقيقة والملتزمة بعنصر الوضوح ,بحيث يفهما المواطن العادي من دون حاجة إلى رجل القانون

---

(١) قانون نواب رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ٢٠١١، المنشور في الوقائع العراقية، العدد(٤١٧٤) في ٢٠١١/١/٢٤.

(٢) النظام الداخلي لرئاسة الجمهورية رقم (٢) لسنة ٢٠١٩، المنشور في الوقائع العراقية، العدد(٤٥٣٧) في ٢٠١٩/٤/٢.

لغرض تفسيرها تفسيراً لغوياً او فقهياً. وهذا الأمر مطلوب لكافة القواعد القانونية لضمان سهولة المخاطبة والتطبيق. فعلى سبيل المثال أورد المشرع العراقي بنص المادة (٧٦): ((اولاً يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية))[١]. حيث أثارت عبارة "الكتلة النيابية الأكثر عدداً" جدلاً بين المختصين القانونيين وافراد المجتمع كونه يتعلق بمصير البلاد وفوز القائمة التي تشكل الحكومة هل ان المشرع الدستوري كان يقصد الكتلة التي حاز على اكثر الاعداد بفوزها بالانتخابات ام الكتلة التي حصلت تشكلت فيما بعد وحازت على الأكثر عدد؟ وانتهى الأمر بإحالة هذه المادة لغرض تفسيرها من قبل المحكمة الدستورية[٢]. وعليه فان مثل هذه الصياغات المبهمة تثير لبس وعدم فهم قصد المشرع بشكل تام مما يؤدي إلى تدخل القضاء الدستوري لحل ذلك وهذا الأمر قد يتطلب وقت وقد يثير نزاعات لذا فالأجدر بالمشرع ان يبتعد عن الصياغات المبهمة التي تثير التأويل وان تكون الصياغة واضحه ومفهومة بذات الوقت.

**الفرع الثاني: عدم تضخم القواعد القانونية**

**Non-inflated of legal rules**

تتمثل أهمية القاعدة التشريعية في إيجاد الأمن والطمأنينة للأفراد من خلال سنِّ التشريعات بما يخدم المجتمع، لكن هذه التشريعات أو القوانين أصبحت في حالة متزايدة وفيها تضخم، وهذا التضخم يكون فيه حجم التشريعات كبير غير مبرَّر أو كان يحوي نصوصاً مكررة أو نصوصاً تتعارض مع نصوصٍ أُخرى أو وجود مجموعة من الاستثناءات التشريعية على القاعدة القانونية بحيث تطغى على الأصل العام لهذه القاعدة أو تلك[٣].

يرى أحد الفقه[٤] أنَّ ظاهرة التضخم التشريعي تتجلى سواء من حيث ازدياد عدد القوانين الصادرة في كل سنة أو من خلال تراكم النصوص مع مرور الزمن، وتطويل القوانين التي تذهب في أغلب الأحيان خارج ميدانها أو تصبح في طي النسيان، وهي تساهم في جعل القانون

(١) نص المادة ٧٦ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

(٢) قرار المحكمة الدستورية، العدد ٢٥ / اتحادية/٢٠١٠.

(٣) د. عبدالكريم صالح عبدالكريم و د. عبدالله فاضل حامد، تضخم القواعد القانونية، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم القانونية، السنة (٦) العدد(٢٣)، ٢٠١٤، ص١٤٨.

(4) R. Savtier, Linflation legislative et l'indigestion du corps social. Chrom, 1977. P.43-48.

صعب المنال إلى حدٍّ ما وغير مستقر. ويرى البعض الآخر أنَّ أسباب التضخم التشريعي يعود إلى عدة أسباب، من أهمها:

- **أسباب تقنية:** تعود إلى تعدد مصادر تنظيم القواعد القانونية أو الإلغاء غير الصريح للنصوص القانونية، وغير الدقيق أو الغموض للتشريعات التي تصدر من قبل السلطة التشريعية.
- **أسباب اجتماعية:** غالباً ما يطلب الأفراد من عضو البرلمان الذي يمثلهم في مجلس النواب إصدار أو تعديل قوانين لتحقيق فوائد اجتماعية كقوانين السكن أو الصحة أو التقاعد...إلخ[١].
- **أسباب سياسية:** تُعدُّ الأسباب السياسية من أهم الأسباب في رأينا، وخاصة أنَّ أغلب السياسيين قد يعدون جمهورهم لأجل كسب أصواتهم من خلال تقديم قوانين أو تعديل قوانين تُقدِّم الخدمات لهم، من خلال وجودهم في مجلس النواب حتى يحققون المتطلبات الجماهيرية[٢].

لذلك لا بُدَّ من وجود قوانين واضحة ومستقرة حتى تتحقق العدالة التشريعية والتي من خلالها تحمي الحقوق والمراكز القانوني للأفراد، ولكي يتم الحد من التضخم في القواعد القانونية لا بُدَّ من وجود دراسة مسبقة للتشريع يحدد المشكلة التي من أجلها يصدر هذا التشريع أو غيره، أو عن طريق التقنين، إذ يُعرف التقنين بأنَّه: ((عملية تسمح بترتيب منظم ومُهيكل للنصوص القانونية في جزءٍ موحَّد يسمى التقنين وهي محاولة ترتيب وتوضيح القانون))[٣]. فعملية التقنين تُحقق سهولة الوصول إلى النص القانوني، كما يمنح المرونة في وضع القاعدة القانونية ويسمح بتطوير مضمون النص باختيار المصطلحات الملائمة، إدخال تصحيحات قانونية على النص القانوني، وهذا ما أخذت به فرنسا عندما تبنَّت نظام التقنين في مجال التشريعات الإدارية، حيث

(١) بلخير محمد آيت عودية، المرجع السابق، ص٨٦-٨٧.

(2) Conseil d'Etat. Securitejuridique et complexite du droit, Rapport public. 2006. Op. Cit. p.256.

(٣) عمرو طه بدوي محمد، المدخل لدراسة القانون - نظرية القانون، الكتاب الأول، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٠٢. نقلاً عن: أوراك حورية، المرجع السابق، ص٣٢٩.

تم إسناد هذه المهمة إلى لجنة سُميت بـ(اللجنة العليا لعملية التقنين) بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٢[١]. كما أنَّ هناك حالات أُخرى لمعالجة التضخم في التشريعات، وهي اللجوء إلى الحدِّ من الاستثناءات التشريعية وحذف الأحكام الملغاة صراحةً أو ضمناً بأحكامٍ جديدة.

**الفرع الثالث: العِلم بالقانون**

**knowledge of the law**

تعالج القواعد القانونية وقائع وتنظم سلوك الافراد داخل المجتمع لضبط المصالح وتنظيمها لذا فان العلم بتلك القواعد هو احد اركان العملية التشريعية, والتي تبتدأ بنقاش مشروع القانون من قبل خبراء ومستشارين في السلطة التنفيذية ,او تناقش من قبل لجنة مختصة من اعضاء السلطة التشريعية لتبادل الآراء ووجهات النظر لأثراء المشروع وتطويره فإذا اقر المشرع اجتاز المشروع مرحلة النقاش واخذ طريقه لمرحله الاصدار والنشر ,ومن ثم التنفيذ والتطبيق ويصبح واجب التطبيق بحق المخاطبين حيث لا يجوز لأي فرد ان يتذرع بأنه يجهل القانون أو ليس له علم، وهذا هو جوهر المبدأ بعدم التذرع بالجهل بالقانون لأن الادعاء بالجهل بالقانون له آثار وخيمة على تعطيل سلطة القضاء وايقاف نفاذ القانون لهذا اعتبرت الدول كافة ان النشر في الجريدة الرسمية هي قرينة قانونية على العلم بالقانون ولامجال التذرع بالجهل. أمَّا عن الوسائل الأُخرى كالصحف الخاصة والاذاعات السمعية والمرئية هي ذات فعالية محدودة في مجال النشر القوانين وقد لا تكون دقيقة بنشر القوانين وبالتالي يحدث لبس لدى الأفراد, وعليه فالجريدة الرسمية هي المعول عليها قانوناً[٢].

ومثال ذلك القوانين الانتخابية، فإن العِلم بهذه القوانين هو يجب أن يكون من أَولى أوليات الناخب للتعرُّف على النظام الانتخابي للدولة وعملية فرز الأصوات، وبالإضافة إلى ذلك، التعرُّف أيضاً على السلوك الانتخابي والابتعاد عن كل ما يشكل مخالفة أو جريمة انتخابية، وهذا ما يفرض العِلم بالقانون الانتخابي وآخر التعديلات التي تجريها السلطات، وخصوصاً أنَّ بعض السلطات تجري متعمدة إلى إجراء التعديلات قبل موعد الانتخاب بفتره قصيرة. ولهذا

(١) د. حسان نادية، فاعلية عملية التقنين في محاربة التضخم القانوني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بحث منشور في الملتقى الوطني حول الأمن القانوني في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص٥.

(٢) عبد القادر الشيخلي، المصدر السابق، ص١٧ وما بعدها.

ولتطبيق مفاهيم الديمقراطية بشكل سليم، بات من واجب الناخب الاطلاع على الجريدة الرسمية والتعرُّف على القواعد القانونية قبل موعد الانتخاب، وهذا ما يفرض على منظمات المجتمع المدني الإسهام بنشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع وإعلامهم بحقوقهم وواجباتهم بشكل عام وبشكل خاص الآلية القانونية لمباشرة حقوقهم السياسية.

**المطلب الثالث: علاقة مبدأ الوضوح بالأمن القانوني**

**Relationship of the principle of clarity to legal security**

يُعد الأمن القانوني من أهم الأُسس التي تقوم عليها الدولة القانونية، كون الأمن القانوني يقوم على جودة ومعيارية القانون ومدى استقراره، لذلك تقوم الأنظمة السياسية في توفير آليات لضمان معيارية القانون وسلاسته ووضوحه قبل صدوره سواء عن طريق اللجان أو عرضه على جهات مختصة، لأنَّ سلامة القانون ووضوحه قبل صدوره يُعد ضمانةً للأمن القانوني. هذا ويُعرف الأمن القانوني بأنَّه ((ذلك المبدأ الذي يتضمن طائفتين من القواعد، أولهما: القواعد التي تكفل استقرار المراكز القانونية أو الثبات النسبي واستقرار هذه المراكز من حيث الوقت أو الزمان، وثانيهما: القواعد القانونية المتعلقة بوضوح وتحديد القواعد القانونية وقرارات السلطات العامة، مما يعني توافر الجودة في هذه القواعد وتلك القرارات))[١]. ويُعرفه البعض الآخر[٢] بأنَّه ((استقرار القانون واستقرار المفاهيم القانونية التي يعتمد عليها المجتمع اعتماداً كلياً، فإذا فوجئ الناس بأن هذه المفاهيم القانونية خاطئة، أحدثت حالة من عدم الاستقرار القانوني، وبخاصة أن هناك وجهة نظر ثانية جديرة بالاحترام تقوم: إن علو معنى القانون قيمة في ذاتها ولا يجوز التضحية بها)).

لذلك فإنَّ العلاقة بين مبدأ الوضوح والأمن القانوني هي علاقة تهدف إلى العدالة والطمأنينة والسكينة لدى الأفراد، فوضوح النص التشريعي هو شرط يجب أن يسمح باستبعاد القواعد الغامضة، أو تلك التي يشوبها عدم التحديد الجسيم[٣]. وعلى هذا الأساس، قرّر المجلس

---

([1]) Fromont, Le principe de securite jurdique. A.J.D.A., 1996, p.178.
نقلاً عن: د. مازن ليلو راضي، المبادئ العامة للقانون في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٠، ص١٥٠-١٥١.

([٢]) د. وليد محمد عبدالصبور، التفسير الدستوري، ط١، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص٥٠٩.

([٣]) د. محمد محمد عبداللطيف، مبدأ الأمن القانوني، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية، العدد السادس والثلاثون، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص١٠٨.

الدستوري الفرنسي في حُكمٍ له بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٢ أنَّ وضوح القانون مبدأٌ دستوري، وأنَّ هذا المبدأ يرجع أساسه إلى المادة (٣٤) من دستور فرنسا لعام ١٩٥٨، وقد أكّد على أنَّ مبدأ وضوح القانون يعني عدم غموض ألفاظه، وضرورة تحديدها، إذ يرى المجلس الدستوري الفرنسي أنَّ الوضوح يرجع إلى ضرورة حماية أصحاب الحقوق ضد أي تفسيرٍ يخالف الدستور، أو مخاطر التحكم[١]، فضلاً عن أنَّ مبدأ الوضوح يحظى بأهمية خاصة في قضاء الاتحاد الأوربي، فقد طبقته محكمة العدل الأوربية اعتباراً من عام ١٩٦٩، وتقرر في أحكامها أنَّ مبدأ الأمن القانوني الذي يشكل جزء من النظام القانوني لقانون الاتحاد الأوربي يفرض أن يكون الإجراء واضحاً ومحدداً[٢]. ويرى أحد الفقه[٣] أنَّ الغايات التي يحققها مبدأ الوضوح ويحققها الأمن القانوني يمكن إجمالها بالآتي:

- استقرار المنظومة القانونية.
- استقرار منظومة الحُكم في الدولة.
- استقرار وثبات المعاملات الدولية.
- ثبات منظومة الحقوق والحريات.

فالنصوص التشريعية تتكون من جوهر أو مادة أولية مما يمليه المثل الأعلى للعدل في شأن ما يفصح عن واقع الحياة من حاجاتٍ مختلفة ووسائل وأدوات لترجمة ذلك الجوهر وتحويله إلى عملية صالحة للتطبيق الفعلي عن طريق القوالب التشريعية أو الصياغة التشريعية[٤]، حتى تتحقق العدالة التشريعية، كون هذه الأخيرة مرتبطة بمبدأ الأمن القانوني الذي يعني أن تكون المراكز القانونية الناشئة عن أي نشاط بشري، واضحة وغير معرضة للمفاجآت، أو التغيرات، فيجب أن يكون نشاط المواطن في أي مجال من مجالات الحياة واضح المعالم[٥].

---

(١) د. محمد محمد عبداللطيف، القضاء الدستوري في فرنسا في خمس سنوات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٧.

(٢) أوراك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري، أُطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٨، ص٧٥.

(٣) د. خالد روشو، المرجع السابق، ص٦٠-٦٣.

(٤) د. حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص١٨٢.

- د. لعروس أحمد و بن شهرة العربي، دور القاضي الدستوري في تحقيق العدالة التشريعية، بحث منشور في مجلة الدراسات الحقوقية، العدد التاسع، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة-الجزائر، ص١٠٢.

(٥) حميد زايدي، احترام الثقة المشروعة مبدأ يلزم القاضي والمشرع، بحث منشور في سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قادري مرباح ورقلة، ٢٠١٦، ص٤٥.

أخيراً، يمكن القول أنَّ مبدأ الوضوح له علاقة وثيقة مع مبدأ الأمن القانوني، وهذه العلاقة هدفها تحقيق الاستقرار القانوني في المجتمع وزرع الطمأنينة لدى أفراده من خلال الوضوح في التشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية، كون الأخيرة ممثِّلة عن الشعب وتُعبِّر عن إرادته، فيجب أن يكون هذا التعبير من أجلهم ولحماية حقوقهم التي توقَّعوها واستقرَّوا عليها، ويجب استبعاد الغموض في النصوص التشريعية والتغيرات المفاجئة عند إصدار التشريعات من أجل تحقيق الأمن القانوني.

## الخاتمة Conclusion

بعد أنْ انتهينا من إيراد أهم الأفكار في موضوع (مبدأ الوضوح في النصوص القانونية ودوره في تحقيق الأمن القانوني)، توصَّنا إلى نتائج ومقترحات، نقف عليها في البيان التالي:

### أولاً: النتائج Results

١. إنَّ مبدأ الوضوح في النصوص التشريعية التي يصدرها مجلس النواب يسهل للمخاطبين بها إدراكه وتطبيقه والوصول إليه.
٢. تَبيَّن أنَّ مبدأ الوضوح يعتمد على الدقة في الصياغة القانونية من خلال استعمال الألفاظ والعبارات التي تُعبِّر عن المقصود بسهولةٍ ووضح.
٣. إنَّ هدف مبدأ الوضوح، هو تجنُّب التفسير والتأويل في النصوص القانونية، بسبب الغموض الذي يعتلي النص القانوني، ومن ثم يفقد الأفراد الثقة المشروعة في تلك النصوص.
٤. اتضح أنَّ مبدأ الوضوح تُقابله مبادئ أُخرى، ومن هذه المبادئ: مبدأ الأمن القانوني ومبدأ العقلانية والذكاء اللذان يهدفان إلى حماية حقوق الأفراد من خلال جودة النصوص التشريعية.

### ثانياً: المقترحات Suggestions

١. نقترح على المشرِّع العادي في جميع الأنظمة الدستورية عندما يصدر النصوص التشريعية، أن يعرض هذه النصوص، قبل إصدارها، على لجان مختصة من ذوي الخبرة والاختصاص لتدقيقها من أجل تفادي الغموض أو النقص في تلك النصوص، حتى يتحقق الأمن القانوني.
٢. نقترح على المشرِّع العادي، عند وضع النصوص التشريعية، أن يُراعي الظروف الاجتماعية للدولة، كون النصوص التشريعية متطورة ويجب أن تكون منسجمة مع وضع الأفراد الاجتماعي، حتى تتحقق العدالة التشريعية.
٣. يجب على المشرِّع العادي أن يكفل حماية الحقوق من الآثار السلبية والثانوية التي قد تنتج عن صدور النص التشريعي وخاصة التعديلات المتكررة في القوانين مثل القوانين

الانتخابية والمالية وغيرها؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة المشروعة في الدولة والقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية.

٤. نقترح على المشرع العراقي تعديل نص المادة (٦٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ بنصٍ دستوريٍ آخر واضح ودقيق لا يقبل التفسير أو التأويل وخاصة النص المتعلق بصلاحية رئيس مجلس الوزراء في حل البرلمان ويكون دون الرجوع إلى مجلس النواب للتصويت على الحل أُسوةً بالأنظمة البرلمانية المعاصرة.

**قائمة المراجع References**


- **القرآن الكريم.**

**أولاً: المعاجم والقواميس**

- المنجد في اللغة، الطبعة الخامسة والثلاثون، دون مكان نشر، ١٩٩٦.

**ثانياً: الكُتُب**

١. د. أحمد عبدالحسيب عبدالفتاح السنتريسي، العدالة التشريعية في ضوء فكرة التوقع المشروع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٧.
٢. أحمد عبد الظاهر، الحماية القانونية للغة العربية, ط١, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٨.
٣. بلخير محمد آيت عودية، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري، دار الخلدونية، الجزائر، ٢٠١٨.
٤. د. حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤.
٥. د. حسين أحمد مقداد، مبدأ الأمن القانوني كأساس لعمل القاضي الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.
٦. عبد القادر الشيخلي، ثقافتك القانونية, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمّان، ٢٠٠٥.
٧. عليوة فتح الباب, صياغة التشريعات, دراسة مقارنة, ط١، ٢٠١٤, أبو ظبي.
٨. عمرو طه بدوي محمد، المدخل لدراسة القانون - نظرية القانون، الكتاب الأول، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
٩. د. مازن ليلو راضي، المبادئ العامة للقانون في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٠.
١٠. د. محمد محمد عبداللطيف، القضاء الدستوري في فرنسا في خمس سنوات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
١١. د. مصطفى محمد المرشدي، فن الصياغة القانونية بالعربية والإنكليزية, دار الجامعة الجديدة, ٢٠١٢, الاسكندرية.
١٢. د. وليد محمد عبدالصبور، التفسير الدستوري، ط١، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.

**ثالثاً: المراجع الأجنبية**

١. Alexandre Fluckiger, Le pricipe de la clartes de la loi ou lambiguited unideal, Cahiers du conseil constitutionnel n 21 dossier: la normativite, Janvier, 2007, disponible sur: http://www.conseil-constitutionnel.fr.
٢. Alexandre Fluckiger, The ambiguous principle of the clarity of law, In obscurity and clarity in the law: Prospects and challenges, Ashgate publishing limited, England, 2008.
٣. Conseil d'Etat. Securitejuridique et complexite du droit, Rapport public. 2006.
٤. Fromont, Le principe de securite jurdique. A.J.D.A., 1996.
٥. Petit, La rousse illustrem Dictionnaire, Paris, Larousse, 2005.
٦. R. Savtier, Linflation legislative et l'indigestion du corps social. Chrom, 1977.

**رابعاً: الرسائل والأطاريح**

١. أوراك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري، أُطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٨.

٢. دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أُطروحة مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حيالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠١٤-٢٠١٥.

**خامساً: البحوث والدراسات**

١. د. حسان نادية، فاعلية عملية التقنين في محاربة التضخم القانوني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بحث منشور في الملتقى الوطني حول الأمن القانوني في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢.

٢. حميد زايدي، احترام الثقة المشروعة مبدأ يلزم القاضي والمشرع، بحث منشور في سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قادري مرباح ورقلة، ٢٠١٦.

٣. د. خالد روشو، جودة القاعدة الدستورية ضمانة لحماية الدستور، بحث منشور في مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد الرابع، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٩.

٤. د. عبدالكريم صالح عبدالكريم و د. عبدالله فاضل حامد، تضخم القواعد القانونية، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم القانونية، السنة (٦) العدد(٢٣)، ٢٠١٤.

٥. د. لعروس أحمد و بن شهرة العربي، دور القاضي الدستوري في تحقيق العدالة التشريعية، بحث منشور في مجلة الدراسات الحقوقية، العدد التاسع، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة-الجزائر.

٦. د. ليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، بحث منشور في المؤتمر السنوي الرابع، العدد(٢)، الجزء الأول، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ٢٠١٧.

٧. د. مازن ليلو راضي، اليقين القانوني من خلال الوضوح وسهولة الوصول إلى القانون، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول، ٢٠١٩.

٨. د. محمد محمد عبداللطيف، مبدأ الأمن القانوني، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية، العدد السادس والثلاثون، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤.

**سادساً: الدساتير**

- دستور لبنان لعام ١٩٢٦ المعدل.
- دستور الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١.
- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩.
- قانون نواب رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ٢٠١١، المنشور في الوقائع العراقية، العدد(٤١٧٤) في ٢٠١١/١/٢٤.
- قرار المحكمة الدستورية العراقية، العدد ٢٥/اتحادية/٢٠١٠.
- النظام الداخلي لرئاسة الجمهورية رقم (٢) لسنة ٢٠١٩، المنشور في الوقائع العراقية، العدد(٤٥٣٧) في ٢٠١٩/٤/٢.
- حُكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٠٥ لسنة ١٢ ق.د.ج. جلسة ١٢ فبراير ١٩٩٤.

**سابعاً: شبكة الإنترنت**

- سيدي عبدالسلام العلمي، مبدأ الوضوح ودقة ورقابة القاعدة القانونية، عرضٌ منشور على الموقع الإلكتروني: drive.google.com.